

## حكيات

**تعميم يعيد عمال النظافة الذين تم نديهم إلى جهات أخرى  
رئيس نقابة العمال والبلديات يحذر  
عبر «الوطن» من «كارثة عمالية»**

| اللاذقية - عبير سمير محمود

أشار التعميم الصادر عن مجلس مدينة اللاذقية بإعادة جميع العاملين من الفئة الخامسة إلى عملهم الأصلي لدى مديرية النظافة، الجدل في المحافظة بين من رأى أن التعميم محق لإعادة كل موظف إلى مركزه حسب تصنيفه الوظيفي دون محسوبيات أو وساطات، وآخرون اعتبروه بأنه محقق بحق الجامعيين الذين اضطروا للتوظيف بفترة خاصة في ظل عدم وجود فرص عمل بديلة حسب قولهم، والتعميم الذي حمل توقيع رئيس مجلس مدينة اللاذقية نبيل أبوفك، يطلب من كل المديريات والدوائر والمراكز الخدمية المستقلة العمل إعادة جميع العاملين (لديكم) من الفئة الخامسة (ذكور حصراً) إلى عملهم الأصلي لدى مديرية النظافة، مندداً على تحمل كل مدير أو رئيس دائرة أو رئيس مركز مسؤولية عدم كفاي عامل نظافة لديه. ويعتبر التعميم - الذي طالعت «الوطن» عليه - كل عامل نظافة دائم لا يتحقق بعمله خلال ١٥ يوماً من تاريخ الفكاهه عن العمل بموجب هذا التعميم بحكم المستقبل، وكل عامل نظافة مؤقت لا يتحقق بعمله خلال ١٥ يوماً من تاريخ الفكاهه عن العمل بموجب هذا التعميم سيتم إنهاء عقده. رئيس نقابة عمال الدولة والبلديات في اللاذقية فواز الكنج قال لـ«الوطن»، إن التعميم غير صائب وغير مدروس، معتبراً أن هذا القرار سيؤدي إلى كارثة حقيقية في مديرية النظافة.

وأوضح الكنج أن هناك نحو ١٢٠٠ عامل سيشملهم التعميم البلدي، منهم من دخل قبل نحو ٢٠ عاماً كوكلف في مديرية النظافة وحصل شهادة جامعية وآخرون قاموا بإكمال دراستهم بعد دخولهم الوظيفة حينها ومنهم من بلغ من العمر ٥٠ عاماً، مستأثراً: هل من المنصف أن يتم إنزال هؤلاء إلى الشارع مع كامل الاحترام لعمال النظافة؛ وتابع

بالقول: إن هؤلاء دخلوا المديرية بتعيين فئة خامسة من دون مسابقات توظيفية عن طريق الشؤون الاجتماعية والعمل، وإسما بتوظيف فئحة خامسة على ملاك النظافة ولكن بفرض ضمن مكاتب إدارية تابعة للمديرية لا كعمال نظافة.

وأضاف رئيس نقابة عمال الدولة والبلديات إنه إذا تم تطبيق هذا التعميم بشكل فعلي فإنه يعني أن مديريات البلدية ستفرغ من العمال، وفي الوقت نفسه لن يذهب العمال إلى مديرية النظافة، بل سيتقدمون باستقالات جماعية، ما يعني أننا ستكون أمام كارثة حقيقية.

وشدد الكنج على ضرورة إعادة دراسة التعميم ليتخذ جرد العمال من أصحاب الفئة الخامسة، مقابل معرفة عدد الجامعيين وحاملي الشهادة الثانوية، حتى لا يتم الخلط بين الفئات وتحويل جميعاً إلى عمال نظافة، قائلاً إن العديد من الدوائر الحكومية فيها طريقة التوظيف ذاتها فهل سيتم تحويل الجميع إلى عمال نظافة لحل مشاكل تراكم القمامة في المحافظة؟

في المقابل أكد الكنج أن اللاذقية تحتاج فعلياً إلى ٢٠٠٠ عامل نظافة مع الزيادة السكاني حسب المقياس العالمي، على حين يعمل بمديرية النظافة بين سائقي وعمال نظافة نحو ٣٢٠ عاملاً فقط، مضيفاً إن العمال حالياً يعملون أضعاف طاقتهم في ظل تراكم القمامة بالمحافظة، إلا أن حل هذه المشكلة لا يكون عبر فتح ملف التوظيف القديم، بل عبر إجراء اختبار جديد لتعيين عمال نظافة جديدين في الأضر.

وشدد الكنج على ضرورة إصاف عامل النظافة بإعادة طبيعة العمل لتلصاق إلى مرتبه، مبيناً أن وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف كان قد وافق على إعادة طبيعة العمل لما كانت عليه (١٠٠٪ للعامل البلدي - ٥٧٪ للعامل النهاري)، إلا أن وزارة المالية لم توافق على الصرف ولم يصر النور حتى الآن.

**فتش عن «البنات» في مشاجرات أولاد المدارس  
العرب لـ«الوطن»: ننوي التشنيد لمنع الموبايلات في المدارس  
عهد الواسطات في المسابقة انتهى وولى**

| محمد منار حميجو

كشف وزير التربية عماد العرب أنه سوف يتم التشنيد بمنع استخدام الموبايلات في المدارس بعدما كان هناك تراجخ في تطبيق القرار الخاص بذلك، موضحاً أن معظم المشاكل التي تحدث بين الطلاب سببها استخدام الموبايلات وخصوصاً أن هناك نسبة كبيرة من الطلاب يستخدمون هذه الأجهزة في المدارس من دون أن يذكر رقماً عن ذلك.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، أكد العرب أن تطبيق القرار سيكون بشكل تدريجي حتى لا تكون هناك مشاكل أثناء تطبيقه، وخصوصاً أن الطلاب اعتادوا أن يكون الموبايل جزءاً أساسياً معهم في ظل الأزمنة التي عاشتها البلاد، مبيناً أنه في حال تمنع الطلاب عن تطبيق القرار ستعتبر مخالفة ويترتب عليها عقوبة معينة كأي مخالفة يتم ارتكابها أثناء المدرسة.

وأشار العرب إلى ورود العديد من الشكاوى عن مشكلات بين الطلاب إلى الوزارة وأنه يتم التحقيق فيها، موضحاً أن قسماً منها غير دقيق بينما الشكاوى التي تثبت صحتها فإنه يجري العمل على حلها، مشيراً إلى أن أغلب المشاكل تتم معالجتها بشكل مباشر وسريع إلا ما قل وندر من المشاكل التي يتم تحويلها إلى الجهات المختصة.

وأضاف العرب: نحاول قدر المستطاع نشر برنامج توعوي عبر مديريتي البحوث العلمية والتوجيه والإرشاد أثناء الحصص الدراسية، ومن خلال موقع الوزارة الرسمي وصفحتها الرسمية على «فيسبوك» والصفحات الأخرى للتواصل الاجتماعي التي من الممكن أن تؤدي رسالة في هذا الموضوع، معتبراً أن الموضوع مرتبط بالأهل أكثر مما

هو مرتبط بالطلاب. وبين أن بعض الأهالي يتبنون وجهة نظر ابنهم الطالب في حال ارتكب خطأ معيناً بينما هناك آخرون يقرون بالخطأ الذي ارتكبه ابنهم، مؤكداً أنه من الطبيعي أن تكون هناك مشاكل تقع يوماً على مستوى البلاد باعتبار أن عدد الطلاب أكثر من ٤ ملايين على مستوى البلاد.

وفيما يتعلق بالمسابقة التي أعلنت عنها الوزارة أخيراً أكد العرب أن عهد الواسطات انتهى وولى. وتحدث داخل المدارس. وأكد المصدر أن هناك بعض الطلاب يستخدمون الأدوات الحادة حتى إنه حدثت في حالة منها أن طلاباً في الثانوية اعتادوا على آخر في التعليم الأساسي لدرجة أن الثاني حدث له رضوض في الوجه، كما أن بعض الطلاب في إحدى المدارس استخدموا في مشاجرة في باحة المدرسة أدوات حادة ما أدى «إلى إصابة بعضهم».

ولفت المصدر إلى أن هناك العديد من المشاكل تحدث أيضاً من طلاب التعليم الأساسي، لافتاً إلى أنه يتم تنظيم الضبوط واستدعاء الأهالي لبيان أسباب المشاكل ووضعهم في صورة الوضع وخصوصاً أن معظم المشاكل التي تحدث بين الطلاب بسبب «البنات».

وشدد المصدر على ضرورة أن يتم ضبط هذه المشاكل والتشنيد في مراقبة الطلاب في الباحتات وخصوصاً أن هناك مدرسين مختصين لمراقبة الطلاب أثناء الفرض لمنع حدوث أي مشاكل.

مدير الحمضيات: شركات إسبانية وإيطالية لحصول الحمضيات

**السورية على شهادة الجودة واتجاه نحو Organic**

| طرطوس، الوطن

إن الكثير من شروط ومراحل التحول قد تم اجتيازها تلقائياً. وأوضح حمدان أنه تم في هذا المجال اعتماد المزارع الكبرى والتي تزيد عن ٢٥ دونماً كتحجيرة أولية وتمت زيارة الكثير منها من قبل ممثلين عن الشركتين والجهات الزراعية ذات العلاقة، مبيناً أن برنامج الاعتمادية يهدف إلى زيادة كمية وقيمة الصادرات الزراعية عبر تحسين جودة المنتج وتسويقه بشكل أفضل وتحقيق عوائد جيدة للمزارع والشركات المصدرة ومراكز الغرز والتوزيع وتحسين سعة المنتجات الزراعية السورية والحفاظ عليها وإعداد قاعدة بيانات دقيقة للمزارع المتوافقة مع شروط التصدير وتحديد كميات الإنتاج وجودته ومواصفاته بدقة وتسهيل وتخفيف جميع العمليات في السلسلة السلعية للمنتجات العالمية.

رغم كل الإجراءات والقرارات الحكومية التي قرأنا وسمعنا عنها الشهر الماضي بخصوص تسويق موسم هذا العام من الحمضيات مازال الواقع على حاله من السوء لجهة ضعف الأسعار وقله الكميات المسوقة داخلياً وخارجياً وانعكاس ذلك سلباً على هذه الزراعة والتي أصبحت تعاني بشكل مباشر أو غير مباشر، وربما تشهد خطوات عملية جادة لإتقان إنتاج هذا الموسم الذي يقدر بمليون طن والذي مازال نحو السبعين بالمئة منه على الأشجار، وما تقوم به وزارة الزراعة بموضوع التحول للزراعة العضوية للحمضيات Organic أو استخدام أسلوب الزراعة الجيدة GAP والالتزام بشروط هذه الأساليب الحديثة بضمن حصول المنتج على شهادة جودة معترف بها عالمياً وهي بمثابة فيزا للمنتج لاخترق الأسواق المستهدفة وهذا العمل هو أساس توجه وزارة الزراعة حالياً حيث يؤكد مدير مكتب الحمضيات في الوزارة سهل حمدان لـ«الوطن»، البدء بالحمضيات، مشيراً إلى قيام شركتين إيطالية وإسبانية مانحة للشهادات بالتسجيل للعمل في سورية، مضيفاً: يتم حالياً تأسيس البنية القانونية والإجراءات اللازمة لتنظيم عمل هذه الشركات بالتنسيق مع الجهات المعنية من خلال برنامج الاعتمادية الذي طرحته وزارة الزراعة ونال موافقة القانوني ورئاسة مجلس الوزراء في الفترة الأخيرة فالحمضيات من أكثر المحاصيل استعدداً وجاهزية للتحول إلى الإنتاج العضوي حسب الشروط العالمية أو GAP، حيث

**أهالي أحياء وقرى في حمص... يشكون عدم حصولهم على مخصصاتهم من مازوت التدفئة****السباعي لـ«الوطن»: ٣٥ بالمئة من العائلات لم تحصل على مخصصاتها****٣٤ مخالفة محروقات وإغلاق ١٥ محطة وقود خلال ٣ أشهر**

كاشفاً أنه ستكون جميع العائلات قد حصلت على مخصصاتها من الدفعة الأولى للمازوت خلال مدة أقصاها حتى ١٥ كانون الثاني القادم وستكون حينها نسبة التوزيع بلغت ١٠٠ بالمئة، منوهاً إلى أنه كل أسبوع إلى أسبوعين يتم رصد نسبة التوزيع لتعويض النقص الذي يحصل في المكان الذي تم التوزيع فيه، مؤكداً أنه بعد الانتهاء من المرحلة الأولى التي تتضمن توزيع كمية ١٠٠ لتر على كامل الأسر المستحقة سيتم المباشرة على الفور بالمرحلة الثانية من عملية التوزيع.

ولفت السباعي إلى أنه في حال وجود أي مخالفة أو حصول أي إشكال يشعر به المواطن بخصوص أي صهرحج عليه أن يتواصل على الفور مع لجان التوزيع المسؤولة عن كل حي أو عبر اللجنة المختصة في المحافظة أو مع مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك مباشرة للتوجه فوراً إلى مكان وجود الصهرحج والتأكد من المخالفة أو حالة التلاعب بدقة المعايرة من لجنة معاير الكيل لتنظيم الضبط الترموني اللازم بحق الصهرحج وصاحب محطة الوقود وإيقاف الصهرحج عن العمل وإغلاق المحطة بحسب نوع المخالفة من ١٥ يوماً إلى شهر في حال تم إثبات ذلك، مضيفاً إنه في حال المخالفت الجسيمة تصل العقوبة إلى إغلاق محطة الوقود المخالفة في ٣ أشهر.

وأكد السباعي أن عناصر حماية المستهلك في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحمص وريفها لم تحصل على مخصصاتها من مازوت التدفئة حتى تاريخه، إلا أن عملية التوزيع مستمرة ومتواصلة دون أي موعقات حتى يتم الانتهاء من توزيع كامل الدفعة الأولى من المخصصات بأسرع وقت ممكن على جميع الأسر بالمدية والريف،



يستوجب تعبئة مخصصات لها من مادة المازوت لزوم التدفئة نحو ٣٦٧ ألف أسرة، مشيراً إلى أنه لن يتمكن أحد من الحصول على مخصصاته من مازوت التدفئة من دون اقتنائه البطاقة الذكية، حيث إنه لم يرد حتى تاريخه أي تعليمات بخصوص تزويد الأسر التي لم تحصل على البطاقات أو العائلات اللبائية القاطنة بالمحافظة أو حتى الطلاب الجامعيين أو العاملين بمادة المازوت.

وأوضح السباعي أن عملية التوزيع تتم بشكل يومي في المحافظة من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة العاشرة مساءً ما عدا يوم الجمعة، لافتاً إلى العدد الإجمالي للأسر التي حصلت على مخصصاتها من مادة المازوت وصل إلى نحو ٢٥٠

| حمص - نبيل إبراهيم

تقدم أهالي عدة أحياء وقرى بمدينة حمص وريفها منها «كرم الزيتون وودي الذهب والنزعة وعشيرة وأكراد داسنية وخربة جياب وكفرنان وغيرها» بعشرات الشكاوى الهائفة لـ«الوطن» عن عدم حصولهم على أي كمية من مادة المازوت لزوم التدفئة حتى تاريخه، وأنه منذ بدء عملية توزيع المازوت المدعوم حتى اليوم لم يصل الدور إليهم ولم يشاهدوا أي صهرحج أو هرجوج في أماكن سكنهم، متخوفين من عدم حصولهم على مخصصاتهم خلال هذا العام وخاصة مع دخول فصل الشتاء مع اشتداد موسم البرد، كما حصل العام الماضي، بماوازاة ذلك اشككى عدد آخر من المواطنين الذين قاموا بتعبئة مخصصاتهم من المازوت خلال الأيام الماضية أن أصحاب الصهرحج يتلاعبون بالكميات المخصصة للمواطنين حيث اكتشف بعضهم أن الكميات التي تم تعبئتها لهم لم تكن ١٠٠ لتر وإنما تتراوح ما بين ٧٠ و٨٠ لتراً فقط مع العلم أنهم دفعوا لثمن ١٠٠ لتر.

وحول هذه الشكاوى أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة والثروة المدنية في محافظة حمص تمام السباعي لـ«الوطن» أن هذا العام تم تقسيم أحياء المدينة والمناطق الريف إلى قطاعات وتم تخصيص محطة وقود لكل قطاع بحيث يتم توزيع المازوت بحسب التوزع الجغرافي لكل حي لتلاقي الأخطاء والإشكالات التي حدثت في العام الماضي، وبين أن عملية التوزيع مرتبطة بشكل أساسي بكميات المازوت التي ترسلها شركة محروقات كل شهر، لافتاً إلى أن عدد الأسر الحاصلة على البطاقة الذكية في محافظة حمص «مدينة وريف» والتي

**كلام رسمي جداً**

قريباً لوحات دلالة

على مسار طريق

حلب - الرقة

إشارة إلى ما نشر في جريدتكم العدد ٣٢٧٦ تاريخ ١٨/١١/٢٠١٩ بعنوان: «جولة الوطن في الريف المحرر- بلدة كويرس». بخصوص إعادة تأهيل جميع لوحات الدلالة التي كانت موجودة على مسار طريق حلب- الرقة نبين لكم:

أنه تم جرد اللوحات المفقودة (دلالة-

تحضيرية) على المسار المذكور من قبل المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية وتصنيعها في معامل الإشارات التابع للمؤسسة ليصار إلى تركيبها في القريب الحالج.

المدير العام للمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية المهندس ياسر حيدر

**الخطيب: التجار ليسوا جابينا.. والتسعير سيكون كل ١٥ يوماً**

| عبد النعم مسعود

أكد مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية على الخطيب توجه جميع المديريات في المحافظات بتشديد الرقابة على الأسواق والمواد المطروحة فيها لجهة المواصفات والأسعار، مشيراً إلى ضرورة إبراز الفواتير للتأكد من صحة الأسعار المتداولة بين جميع حلقات الوساطة التجارية بشكل عام ابتداء من المستورد والمنتج وصولاً لبايع المرفق وأحياناً بالعكس وذلك حسب فاعليتها ويوصل للمستهلك حقوقه مباشرة.

ونفى الخطيب أن تكون الرقابة الترمونية بحاجة لشكوى لتقوم بعملها مبيناً أنه في بعض الحالات لا بد منها وخصوصاً أنها تعتبر ادعاء شخصياً إذا كان هناك مخالفة بالمواصفات أو زيادة في السعر أو امتناع عن البيع وذلك لإزالة الغبن الذي وقع على المستهلك.

ونفى الخطيب مجابهة أصحاب الفعاليات الفردية خلال الأسبوع الماضي الحملات الترمونية بإغلاق وفقاً لما رصدته «الوطن» في جرمانا،

لبيع بسعر الدولار في السوق السوداء، مبيناً أن التكاليف التي تقدم للوزارة موقفة ببيان تكلفة اللعاده وأي تكلفة زائدة توفق بكتاب يحضره التاجر من غرفة التجارة ويتم اعتمادها لذلك لا يوجد أي تكاليف مستقرة.

ويرد الخطيب على ما يقال بأن الوزارة شريكة مع التجار بديل أن اللجنة ستسعر وفقاً لسعر الدولار بالسوق السوداء وأن المستهلك هو البوصلة وهو الاتجاه للوزارة وأن العمل هو حمايته وتوفير المواد له بجودة مرتفعة وضمن المواصفات وبأسعار نظامية حقيقية متنبياً أن تساهم الأسعار الصادرة عن لجنة التسعير باستقرار السوق وملاحظة واقعه كل ١٥ يوماً ارتفاعاً أو انخفاضاً باتجاه سعر الدولار الذي هو جزء من التكلفة وليس كل التكلفة، فهناك بيانات أخرى تؤثر في السعر منها تكاليف النقل وأجور العمال وغيرها تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد السعر ومازلنا بانتظار صدور قرار رسمي باللجنة و بانتظار الواقع.

وتابعت «الوطن» هذا الأسبوع واقع الأسعار في دمشق وبعض مناطق ريفها وذلك بعد إجراء اللقاء مع مدير مديرية حماية المستهلك كما فعلت قبل إجراء اللقاء فتمين من خلال المتابعة أن واقع الارتقاع على حاله وألقى بانعوا المجال باللائمة على الموزعين ميرزين فواتير غير مضمومة تؤكد صحة كلامهم ومؤكدين في الوقت نفسه أن هذه الفواتير لا يمكن إبرازها للتعمين لأن الدوريات الترمونية لا تعترف عليها.

ليرة ومظله الزيوت ليتراوح السعر بين ٨٠٠ و١٢٠٠ ليرة للتر وهي مواد ممولة من الحكومة قال الخطيب: إذا كانوا مستمرين برفع أسعارهم فنحن مستمرين أيضاً بإجراء اتنا والمحل الذي سيبسط سيتم إغلاقه وذلك إضافة إلى ما يتم طرحه في صالات السورية للتجارة من هذه المواد والتي تغد بسرعة نتيجة الفارق السعري ما يضطر السورية للتجارة لتغذية الصالة أكثر من مرة.

ويبقى الخطيب وجود تكاليف مستترة تضاف للتاجر فوق سعر السلعة المستوردة بدولار المركزي والتي تصل إلى ما نسبته ٣٠ بالمئة تضاف بعدها نسبة أرباح التاجر وبياع المرفق والتي تصل ما بين ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة ما يضطر التاجر

الأسعار ومنعها من امتصاص الزيادة في الرواتب والأجور، إضافة إلى التدخل الإيجابي من خلال السورية للتجارة بطرح مواد أسعارها مقبولة للمستهلك وأقل من أسعار السوق وبمواصفات جيدة.

ويبقى الخطيب عن الوزارة تهمة التعامل بالنتائج من دون الأسباب مبيناً أنه لا يمكن معالجة النتائج من دون معالجة الأسباب، مضيفاً إن الوزارة تتعامل بالانتهاجين فهي تبحث في دقة الأسعار وصحتها وكيفية طرحها ومن يرفع أسعاره من دون ذلك سفتتم محاسبتها. ورداً على تأكيد «الوطن» أن أسعار السكر قد حافظت على ارتفاعها ليصل الكيلوغرام إلى ٤٠٠

مؤكداً أن ما يجري هو أن المجال المخالفة تقوم بإغلاق فور سماعها بوصول الدورية الترمونية على حين الفعاليات النظامية لا تقوم بذلك، مؤكداً أن عمليات الإغلاق من الفعاليات الفردية لم تحصل سواء كان جزئياً أم كلياً.

ويضيف الخطيب: إن الإجراءات خلال الأسبوع الماضي طلت جميع الفعاليات التجارية من أكبرها إلى أصغرها من تجار جملة ومستودعات وباعة مرفق في جميع المحافظات، مؤكداً عدم وجود حماية لأحد، والقول بأن الوزارة والتجار (حبايب) غير صحيح فنحن أصحاب كل مع التنظيمي أما المخالف فيبنا وبينه القانون. ووفقاً للخطيب فإن إجراءات الوزارة كانت لضبط